المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها

هل كان يمكن حماية الشهيد عمار غالب الشابندر من القتل !؟

محمد توفيق علاوي

2015 - 5 - 6

نعزي إبتداءاً أخينا السيد غالب الشابندر، والد عمار ووالدته وزوجته وابنائه وأعمامه، الدكتور نزار والسيد فلاح والسيد عزت وجميع أقاربه ومحبيه واصدقائه ،بأستشهاد الأخ عمار الذي ذهب هو وآخرون ضحية عملية، كان بكل سهولة يمكن تلافيها، وحقن هذه الدماء الطاهرة لمئات بل الآف من الشهداء الذين سقطوا لا لإجرام داعش فحسب، بل لإجرام الكثير من المسؤولين السابقين والحاليين الذين قدّموا مصالحهم الخاصة، ورتعوا في الفساد على حساب ارواح ودماء المواطنين الأبرياء.. بداية عام ٢٠٠٧، عندما كنت وزيراً للإتصالات طرحت على مجلس الوزراء مشروعين، الأول حماية بغداد بالطرق الألكترونية، بحيث تكون بغداد كمدينة دبي أو مدينة بوسطن، بحيث يمكن كشف أي عملية إرهابية خلال ساعات من ارتكابها، والمشروع الثاني حماية الحدود السورية العراقية، بحيث تعمل بشكل آلي كالحدود الروسية الفلندية، زمن الحرب الباردة، فكل من يقترب من المنطقة المحرمة، يُقتل فوراً وبشكلٍ آلي حتى من دون تدخل الإنسان، فوافق مجلس الوزراء بالإجماع على هذين المشروعين، وصوّت على تشكيل لجنة أمنية تقنية برئاستي وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني والعلوم والتكنولوجيا، ولقد كان من المقرر أن يتم أختيار شركة إستشارية عالمية متخصصة في المجال الأمني التقني، ووضع مواصفات المشروع في نهاية عام ٢٠٠٧، ثمّ يتم إنجاز المشروع الذي يستغرق سنتين في نهاية عام ٢٠٠٩، ومعنى ذلك كان بكل سهولة، تقليص عدد الشهداء بنسبة تفوق الـ ٩٠٪ في مدينة بغداد، وكان من الإستحالة إحتلال الموصل من قبل داعش إذا تمّ مشروع حماية الحدود العراقية السورية !! بدأت عمليات الفساد بعد أن تركت الوزارة بحدود نهاية عام ٢٠٠٧، فأشترطت وزارة الداخلية أن تترأس المشروع ، فوافق المالكي على ذلك بعد تركي للوزارة، ثم حوّلت وزارة الداخلية اللجنة المشرفة على المشروع من الوزارات الخمس والمخابرات وأمانة بغداد وقوة حماية بغداد إلى لجنة إستشارية، تجتمع عندما يطلب منها ذلك، لكي تتم السرقات من دون حسيب أو رقيب، ثمّ ألغت منظومة الرادار من مشروع الحدود، لإن الشركة التي اتفقوا معها (خلافاً للتعليمات)، لا تعرف كيفية إنشاء منظومة رادارات، مع العلم إنّ الرادار في هذه المنظومة هو أكثر من ضروري، حيث لا تنفع الكامرات في المناطق الصحراوية والرياح الترابية، كما ألغوا الطائرات المسيّرة بحجة عدم إمتلاك وزارة الداخلية مدارجاً لهذه الطائرات !!! تنبه المالكي إلى العمولات الكبيرة، فلماذا يستفاد المفسدون في وزارة الداخلية، وهو رئيس الوزراء وبيده القرار النهائي، ولا أريد أن أتهمه، ولكن بالتأكيد الكثير ممن هم في مكتبه كانوا وراء إصدار أمر ديواني رقم ٢٨ بتاريخ ٢٤ / ١ /٢٠١٢ بإحالة المشروع خلافاً لجميع الضوابط، لشركة هواوي الصينية، وهي شركة إتصالات جيدة، ولكن لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالقضايا الأمنية، وأهمل المشروع بسبب الصراع بين المفسدين من جميع الأطراف، وإلى حد الآن، لم يتم وضع مواصفات المشروع بعد سبع سنوات من الإتفاق مع الشركة الإستشارية الأمنية.. في حين إن وضع المواصفات لا يستغرق أكثر من ستة اشهر.المهم سرقة الأموال، فإذا لم يتحقق ذلك فليذهب المشروع إلى الجحيم، ولتذهب حياة الأبرياء إلى الجحيم حسب تصوراتهم، ولكن حياة الشهداء ستذهب إلى عليين وسيشكون إلى الله، ليس ظلم داعش فحسب، بل ظلم هؤلاد المفسدين الذين ما زالوا يتربعون على المناصب العليا على حساب دماء وارواح الشهداء، وما زال المجال متاحاً للدكتور حيدر العبادي، لإعادة الحياة لهذا المشروع الحيوي، للحفاظ على حياة المواطنين، وإيقاف نهر الدماء الذي كان وما زال جارياً منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن.

(يمكن الإطلاع على برنامج سنوات الفشل في قناة البغدادية وبرنامج المدفع في قناة الشرقية كما هو ادناه حيث يمكن الإطلاع على كافة الوثائق الرسمية المذكورة أعلاه) .

https://www.youtube.com/watch?v=fdHoGuua0PI

http://www.alsharqiya.com/?p=90851

«داعش».. مشاكل وأزمات جديدة

قيس العذاري

منذ اجتياح همج داعش للمناطق الغربية، والمشاكل والأزمات تتوالى وتتلد أزمات جديدة ، وربّما هذا هو هدف امريكا من تأسيس داعش، رغم إن سكان المنطقة، لا يؤيدون أو يتعاطفون مع «داعش» ، بدليل هروب اعداد كبيرة من سكان مدينة الرمادي، بعد أن وصلت أخبار احتلال هؤلاء الهمج ضواحي مدينة الرمادي أو اجزاء منها، ووصلت اعداد النازحين لمئات الآلوف من السكان بجميع الاتجاهات، حتى وصلوا الى محافظات الجنوب كميسان وغيرها من المدن الجنوبية، والتي وفّرت لهم كافة متطلبات الإقامة لهم ،عكس ما تدعيه داعش من تخويف لهم من بطش (الجعفريين – المذهب الجعفري الإسلامي) بهم حتى انهم تركوا بيوتهم ومساجدهم، ووفروا لهم بامكانياتهم البسيطة، كافة مسلتزمات المعيشة كنازحين
.

هذه الفصول المأساوية التي نشهدها ، حدثت بعد اندحار داعش في مدينة تكريت على يد القوات الأمنية والحشد الشعبي وعشائر المنطقة، وتشتت بقاياهم، ولجوء بعضهم الى ضواحي مدينة الرمادي، خوفاً من بطش هذه العصابات الهمجية ، واثبتت عشائر الوسط والجنوب التي بذلت الغالي والثمين لايواء النازحين، بطلان ادعاءات داعش وكذبها وأصالة العشائر العربية في الوسط والجنوب وكرمها غير المحدود، وهذه واحدة من الأزمات الإنسانية والسياسية التي انتجتها السياسة الحربية المأزومة لهذه العصابات الهمجية التي تجردت من جميع القيم العربية والإنسانية، وصارت مجرد عصابات اجرامية لسفك الدماء ونهب الثروات والترهيب والتعذيب والقتل والتهجير والاغتصاب وتخريب العمران وتدمير الآثار التاريخية والثقافية للعراق القديم، وحضارات وادي الرافدين التاريخية .

تجاوز عدد النازحين من الرمادي عشرات الآلوف ومئات الآلوف، نتيجة لارهاب هذه العصابات الهمجية، وزاد عدد الناقمين عليها من سكان المنطقة والعراق باجمعه، نتيجة لهذه الفصول المأساوية التي نشهدها يومياً، والتي تكررت لعدّة مرات منذ بدء نشاطات هذه العصابات الهمجية في العراق، واصبح توثيق جرائم هذه العصابات بحقّ العراقيين ضرورة ملحة، وهي تمثلُ ابشع ما وصلت إليه الفاشية من وسائل الانتقام والتشفي والحقد الاعمى غير المبرر ضد السكان، بمختلف طوائفه، ويمارس الجرائم المرضية البشعة ضد الجميع ،بدءاً وليس ابتداءاً بضحايا عشيرة البو نمر الشجعان وانتهاءاً بمأساة «سبايكر» وجسر بزيبز الذي شهد أكبر موجة نزوح عرفتها مدينة الرمادي، نتيجة لممارسة هذه القطعان الهمجية ضد السكان في الرمادي والمناطق الغربية ، وازاء هذه الممارسات المتطرفة والهمجية، لا يوجد في العراق بغضّ النظر عن هويته وانتمائه من هو بمنأى من حقد وانتقام هذه العصابات الشريرة المتعطشة لدماء الابرياء وسفك المزيد منها، لاثبات وجودها وبسط سيطرتها على السكان، بأي ثمن، وممارساتها دليل واضح على شهوتها اللا محدودة للسلطة وبسط نفوذها على الجميع بكافة الوسائل،وهذه حالة عصابية يعاني منها الطغاة واشباههم بمختلف العصور من أجل السلطة والاحتفاظ بها، عكس منطق التاريخ ووقائعه الماضية والتأريخية التي تثبت عدم دوام سلطة الطغاة والطغيان، مهما استخدمت من وسائل الترهيب والارهاب والقسوة ،ولكنها قد تؤجل سقوطه الى حين، وجميع الوقائع تؤكد إن مصير داعش ونهايته قريبة بعد طغيانه وممارساته الفاشية بحقّ السكان في مناطق غرب وشمال العراق منذ ظهوره الى العلن لحد الآن، وتشكّل هزيمة «داعش» في مدينة تكريت، بداية النهاية لهذا التنظيم الهمجي في الرمادي والموصل، فقد وعى العراقيون خطورته على حياتهم ومستقبلهم جميعاً، وهزيمته في الرمادي والموصل أكيدة على يد عشائرها وسكانها والقوات الأمنية والحشد الشعبي اذا تطلب الأمر.. الذين قدّموا تضحيات تاريخية لا تقدّر بثمن نتيجة مقاومتهم ورفضهم لهمجية هذا التنظيم الفاشي والهمجي..هذه نماذج بسيطة من الأزمات التي يفتعلها هذا التنظيم الاجرامي، عدا التنكيل بالمواطنين والاعدامات الجزافية، وتعاطي الرشى، وتدمير البنى التحتية والخدمية العامة، واحراق الثروة الوطنية، وتعطيل الأعمال والمشاريع والنشاطات المدنية والإعلامية، ومصادرة الاملاك الخاصة والعامة وسواها الكثير، مما لا يحصى، ويحتاج الى تدوين وتوثيق للاجيال القادمة .

الجهد الاستخباري وطريق الوصول إليه

بهاء النجار

تعاني الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ من واقع أمني متردي بشع، أودى بحياة عَشرات الآلاف من الأبرياء وأضعافهم من الجرحى، وتلوعت بمصابهم الملايين من الأمهات والآباء والإخوان والأخوات والأبناء والأعمام والأخوال و ... ألخ ، وكانت من أهم الأسباب المباشرة لتلك الجرائم، هو ضعف الجانب الاستخباري الذي يكشف الجريمة قبل وقوعها، ويجنّب الدولة والشعب العراقي تلك المصائب العظيمة ، هذا رغم الدعم المفترض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها راعية التحول في العراق ، وعلى الرغم من أن الشعب أخذ بزمام الحكم من خلال ممثليه الذين صوّت لهم في أكثر من عشر ممارسات انتخابية، بين تشريعية ومحلية واستفتاءات، فمتى يعود الجهد الاستخباري الى سابق عهده، ويخلّص الشعب من هذه المحن المتوالية والمتتالية ؟! وحتى نجيب على جزءٍ من هذا السؤال، نأخذ تجارب الدول في العمل الاستخباري، حتى نعرف ما الذي ينقصنا لإتمام هذا الجهد الحيوي الذي صار بتماس مع حياة المواطن العراقي .

إن الدول التي تتمتع بجهاز استخبارات فعال تنقسم أنظمتها السياسية الى قسمين :-

الأول / النظام الدكتاتوري

الثاني / النظام الديمقراطي العريق

فالنظام الدكتاتوري يحكمهُ حزب واحد وشخص واحد، وأي معارض يلقى في السجن أو يُعدم ، وبالتالي فهذا النظام يسمح لرئيس الدولة أن يضع كل تفاصيل دوائر الدولة الرسمية من رأسه حتى أخمص قدميه، مثل التعيينات ونهج تلك الدوائر التي يجب أن تكون في خدمة النظام لا غير ، وبالتالي فالاستخبارات أولى بالاهتمام من قبل رأس الهرم في الدولة ،باعتبارها من أهم الدوائر التي تحفظ النظام وهيمنته، ومعرفة خصومه في الداخل، وعلى أساس تقاريره تُحرّك قواته الأمنية القمعية، للقضاء على أي تمرد، بل أي تحرك يفكّر أن يؤثر على النظام من قريب أو بعيد ، لذا نجد رئيس الدولة يشرف بنفسه على جهاز الاستخبارات ويعيّن أقرباءه، والكادر المتقدم من حزبه، حتى يضمن الولاء له ، وبالنتيجة فإن حفظ النظام يكون من أولويات هذا الجهاز ، لذلك لا نجِد أي خلل أمني يصيب تلك الدول، إلا أن يكون من تخطيط رأس الدولة ورئيسها ، وهذا ما لمسناهُ جلياً أثناء حكم المقبور صدام، وما نجده في أكثر من نظام سياسي في العالم، مثل كوريا الشمالية وكوبا وغيرهما، إمّا القسم الثاني وهو النظام الديموقراطي العريق الذي أصبحت الديموقراطية فيه ثقافة متجذرة لدى الشعب الذي يحكمه ، وأصبح استقرار الدولة أمنياً وسياسياً واقتصادياً مسؤولية الجميع ، لأن الجميع يعلم جيداً إن الإخلال بهذا النظام سينعكس سلبياً على حياة المواطن أولاً ، وهذه الثقافة انعكست على سياسة الأحزاب الحاكمة التي بأصوات مواطنيهم، وصلوا الى المناصب التشريعية والتنفيذية ، وهذه الأحزاب على علم إن أي محاولة (علنية) لإخلال النظام، سيكون مصيره السقوط نهائياً من الحياة السياسية، وهذه الثقافة التي تجذرت في مواطني تلك الشعوب، جاءت بعد سنين من التجارب العملية التي ولّدت نتائجاً كارثية وحروباً أهلية بسبب ضياع الهوية الوطينة، مثل ما حدث في الولايات المتحدة، بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني ، فنظام سياسي يعتمد على الشعب في حكمه وعمره عشرات بل مئات السنين، بالتأكيد سيولّد هذه الثقافة التي انتقلت من جيل الى جيل ، وأصبح أبن هذا الشعب يحكم ويعلم جيداً أن أي محاولة للابتعاد عن الهوية الوطنية، سيكون هو أول الخاسرين ، لذا سوف لن يكون أمام السياسيين في تلك الأنظمة، سوى المحافظة على أمن الدولة واستقرارها سياسياً واقتصادياً ، وليس من السهل أن يكون السياسي عندهم عميلاً يوماً ما ، لأنه يدرك أن العمالة خيانة لنفسه ، فرب البيت لا يمكن أن يساعد اللص على سرقة بيته ، وسياسيو تلك الأنظمة، أصبحوا أرباب البيوت، بسبب تلك الثقافة التي تأصلت لدى شعوبها .بعد هذا كله.. أنتوقع أن تكون دوائر الدولة عموماً وجهاز الاستخبارات خصوصاً في تلك الأنظمة السياسية في غير خدمة الشعب ؟! وهل يمكن أن يعمل عضو الاستخبارات لصالح حزبه على حساب أمن بلده ؟! أو أن يساعد رجل الأمن العصابات الإرهابية في اختراق مدنه ؟! أو أن يقوم موظف الدولة بتمرير صفقة خاسرة لأجهزة كشف المتفجرات فاشلة الى شوارع بلده ؟! بالتأكيد لن نتوقع حصول مثل هذه الحوادث المخزية في تلك الأنظمة العريقة ، أمّا العراق فهو - بحمد الله - ليس نظاماً دكتاتورياً ولا نريد له الرجوع الى تلك الحقبة المظلمة، فليس من الحكمة أن نستبدل النظام السياسي الذي سيرثه أبنائنا وأحفادنا باستقرار أمني شكلي، غايته أمن النظام وليس أمن الدولة ، ولكن للأسف العراق أيضاً ليس نظاماً ديموقراطياً حقيقياً متكاملاً ، فهو ما زال يحبو ويحاول أن يكون ضمن الأنظمة الديموقراطية الأصيلة ، فديمقراطيته عرجاء كما يسمّيها البعض، لأنها بطيئة متعثرة ، وأنا أسميها عوراء ،لأنها تنظر للأمور بعينٍ واحدة ، فالمسؤول ينظر للمنصب على إنّه مكسب، ولا ينظر على إنّه تكليف لخدمة الناس ، والمواطن يرى إن كل المسؤولية على السياسي، ولا مسؤولية عليه ونسى - بل تناسى - إن المسؤول يصعد الى كرسي الحكم بفضل صوته .الجهد الاستخباري في النتيجة متأثر بشكلٍ أساسي بالنظام السياسي ، وكما بينا فإن أقوى الأجهزة الاستخبارية، نجدها في الدول الدكتاوتورية والدول ذات الديمقراطية العريقة ، أمّا العراق فليس من هذه الدول ولا تلك، وبالتالي فإن الخلافات السياسية تعكسُ ظلالها على كفاءة جهاز الاستخبارات وحتى على نزاهته ، لأننا نعلم إن جهاز الاستخبارات يعتمد السرّيّة في عمله بدرجة كبيرة ، ولا يمكن أن يكون الأمر سرياً بين أطراف متنازعة ومتصارعة ، فأزمة الثقة بين السياسيين، تؤثر تأثيراً مباشراً على أداء هذا الجهاز الحيوي ، وربما نرى العكس يتحقق في العراق، فكل طرف سياسي، يحاول من خلال جهاز الاستخبارات أن يعرف كيف يتحرك الطرف الآخر ليوقعه ، وجهاز استخبارات يميل لجهة على حساب الوطن، لا يمكن أن ينجح ، ولا يمكن لجهاز استخبارات أن يضع المعايير الوطنية في عمله، إذا لم يكن السياسيون أول من يضع تلك المعايير .

الحشد الشعبي... نهاية أحلام دولة الإسلام المزعومة

فراس الجنابي

منذ سنين والارهاب يضرب البلدان العربية، ولكن ماحصل في العراق فيه استثناء كبير، ويجب الوقوف جيداً عليه، والنظر بعقلانية وبتروي لما حصل من تدمير لكل مظاهر البناء على يد الاحتلال الامريكي، بحجة اسقاط النظام الدكتاتوري السابق في العراق، إذ شرع المحتل الامريكي بحلّ كافة المؤسسات العراقية العريقة، سيّما العسكرية، والتي لديها طابع حساس يمسّ بالأمن القومي العراقي، لتحل محله قوات مدرّبه على يدي القوات الامريكية، لم تلاقي استحسان شريحة واسعة من الشعب العراقي الذي قد تكون مع النظام السابق أو تكون ضد النظام السابق، رافضة للاحتلال الامريكي، وفي نفس الوقت احجام العرب (الأربعيين- المذاهب الأربع الإسلامية) في العراق عن المشاركة في العملية السياسية التي جرت مابعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،ولايخفى عن المتتبع للاحداث التي جرت في العراق، إنّ العالم تفاجىء بأسره، بولادة احتلال جديد، ولكن هذه المرة اختلف، إذ اجتاحت مجاميع اجرامية لا تتعدى المئات محافظة الموصل، واستولت على اسلحة ودوائر رسمية، تابعة للحكومة العراقية وتسارعت الاحداث لنجدهم على تخوم بغداد الشمالية والغربية، ناهيك عن التوتر الذي كان في جنوب بغداد ، وبقى العراق كلّه في حيرة وترقب كبير، جرّاء هذه الممارسات، وجاءت الفتوى الشهيرة والالتفاتة الكريمة من قبل المرجعية العليا الرشيدة في العراق، والمتمثلة بدعوة الجهاد الكفائي التي اطلقها المرجع السيستاني، عقب سيطرة تنظيم داعشٍ الارهابي على مساحات واسعة في العراق، داعياً الى تنظيم صفوف العراقيين لمقاتلة داعش، وتحرير البلد من الجماعات المتطرفة التي تهدد أمن العراق، وفعلاً ابتدأت عملية تنظيم الصفوف والشروع بالتطوع للدفاع عن ارض العراق، وكانت هناك فصائل من المقاتلين العراقيين الذين قاوموا الاحتلال في العراق أيضاً ، وقد انضموا لقوات الحشد الشعبي، واستمرت العمليات، ابتداءاً من إيقاف تقدم داعش باتجاه بغداد من كل المحاور، والتقدم تدريجياً نحو التحرير ومسك الارض وإعادة النازحين لتلك المناطق، بعد إعادة الحياة إليها، وتطهيرها بالكامل من المظاهر المسلّحة خارج إطار الدولة الرسمي، وتمّ تحرير منطقة جرف الصخر التي تقع شمال بابل، وكانت معركة قاسية ومهمة جداً، لما تتمتع به تلك المنطقة من موقع استراتيجي مؤثر على الكثير من مسارح العمليات في العراق، وخصوصية جغرافية وعرة ومفتوحة على أربعة محافظات في العراق هي الأنبار وبابل والنجف الاشرف وكربلاء المقدّسة، إضافة لكثافة الاشجار، وتمّت العملية بنجاح على الرغم من الكشف عن ممرات سرية تحت الارض - (انفاق) تربط مابين جرف الصخر ومحافظة الانبار، هذا ومن ثم شرعت القوات الأمنية بتفكيك العبوات الناسفة والجسور والسيارات المفخخة التي وجدوها في كل المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش، ومن ثم بدأت القوات الامنية مدعومة بالحشد الشعبي، بتطهير محافظة ديالى بالكامل وتم الإعلان عنها منطقة خالية من داعش على الرغم من إنّ فيها سلاسل جبال طويلة جداً ووعرة للغاية، ولم تشهد هذه المحافظة طيلة السنوات الماضية مابعد الاحتلال، استقراراً، إلاّ بعد تحريرها هذه الأيام، ومازالت العمليات مستمرة على اكثر من محور، باتجاه محافظة صلاح الدين لتحريرها، وبالفعل تمّ تحريرها بالكامل بعد محاولات تنظيم داعش تفخيخ المدن التي تم تحريرها، ولكن كان الفضل للرجال الشجعان الذين هبوا وانخرطوا في صفوف المقاتلين للدفاع عن ارض العراق ضد اجرام وتخلف الدواعش على ارض العراق، ومازال التحضيرات مستمرة لتطهير ماتبقى من محافظة الانبار غربيّ العراق، بعد تحرير منطقة البغدادي التي تضمّ قاعدة عين الأسد العسكرية، والتي يتواجد بها قرابة الـ ٣٠٠ خبير عسكري اميركي لتدريب وتطوير قدرات العسكريين العراقيين، وسوف نسمع أخبار التحرير لكل اراض العراق قريباً، حسب تصريحات المسؤولين في الحشد الشعبي.

إعادة السلام في المناطق المحررة من (داعش) وعقبات التنفيذ

د. قحطان حسين طاهر
مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

ظهر مفهوم بناء السلام الجديد في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، بعد ازدياد الحروب الأهلية في دول العالم الثالث، وهو مفهوم يحدد البنى الأساسية ويدعمها، والتي من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلي الصراع، ويُعرّف بناء السلام على إنّه «تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي»، ويُعرّف أيضاً بأنهُ مفهوم «يضمّ العمليات التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى».

لا شك إن مهمة بناء السلام في المناطق التي شهدت نزاعات مسلّحة، تكاد تكون من أصعب المهام التي تواجه الحكومات والمنظمات الدولية، بسبب حجم الدمار والخراب الذي تتسبب به هذه النزاعات المسلّحة على المستويين المادي أو المعنوي، فتدمير البُنى التحتية من مؤسسات خدمية وأمنية، يترافق مع تأثيرات سلبية على مستوى الفرد والمجتمع، فانعدام الخدمات والانفلات الأمني وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتشريد وما تنتجهُ مستقبلاً من السعي للثأر والانتقام، والشعور بعدم الثقة مابين أفراد المجتمع في ظل غياب القانون وضعف السلطة الحكومية الشرعية، يمثلُ مظاهراً بارزة لمخلّفات النزاعات المسلّحة والحروب الأهلية.

إن عملية بناء السلام تستند على مرتكزات تعمل على توجيه الطاقة الناجمة عن النزاع، نحو اتجاهات بنّاءة ومسالمة بدلاً عن اتجاهات مدمرة وعنيفة، وهي لا ترمي إلى إلغاء النزاع بل إلى إنتاج تغيير إيجابي، كما إن مهمة بناء السلام، تتطلب جهوداً وطنية حثيثة ودعماً دولياً مخلصاً وحقيقياً، ويجب أن تشمل هذه العملية نطاقاً واسعاً من النشاطات والإجراءات منها:

١. رصد أي نشاطات مسلّحة والعمل بشكلٍ سريع لمعالجتها.

٢. تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المؤسسات المدنية، وحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الرسمية، ومعالجة آثار الحرب من ألغام وعبوات ناسفة.

٣. العمل على إعادة النازحين والمهجّرين إلى مناطقهم المحررة وفق أطر إنسانية وقانونية.

٤. معالجة الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى نشوب النزاع أو الحرب.

٥. وضع خطة حقيقية ومتكاملة ودقيقة، لتحقيق مصالحة وطنية فعلية وناجحة، بعيدة عن المزايدات السياسية، دون التجاوز على حقوق الضحايا، والتأكيد على متابعة المجرم قضائياً والاقتصاص منه حصراً دون غيره.

٦. إن عملية بناء السلام بحاجة إلى صانع سلام ناجح ذو مؤهلات معرفية وشخصية ودبلوماسية متميزة، تجعلهُ مقبولاً كوسيط بين الأطراف المتنازعة من أجل نجاح عملية بناء السلام.

٧. معالجة أي ثغرات على وجه السرعة يمكن أن تتسبب بالعودة إلى حالة الحرب بعد أن توقفت: مثل عمليات التخريب والحرق والسلب والنهب والانتقام من الأبرياء وعمليات الثأر، فالعمل بمبدأ العين بالعين يجعلنا جميعاً نفقد البصر.

٨. العمل بسرعة على عودة النشاطات الاقتصادية والخدمية إلى الحياة، لأن ذلك يوفر الأساس اللازم للأمن والسلم.

٩. إن عملية بناء السلام في المناطق المحررة، تتطلب الوصول إلى اتفاق ليس مع الأصدقاء فحسب، بل مع الأعداء أيضاً، وهذا يحتاج إلى فتح قناة اتصال معهم، للوصول إلى تفاهمات مقبولة، مع استثناء من يرفض الحلول السلمية، ولا يؤمن سوى بالقتال وسيلة لتحقيق المطالب. ١٠. إنّ من الأهمية أن نعمل على نشر قيم التسامح والسلام والعفو في المجتمعات التي عانت من النزاعات والحروب، وعاشت مآسيها، لأن غالبية أفراد هذه المجتمعات، قد أيقنت تماماً إنّه لا مجال أمامها سوى القبول بالسلام، وإن العودة لحالة الحرب، سيخلق المزيد من الكوارث والمآسي.

إن حكومة العبادي أمام تحديات كبيرة لا تقل أهمية عن تحرير المناطق الواقعة في قبضة داعش، ألا وهي مهمة بناء السلام في المناطق التي تمّ تحريرها من سيطرة الأخير، فرغم انحسار نفوذ التنظيم في مناطق ومساحات واسعة، إلّا إن المشاكل العديدة التي تواجهها الحكومة تحدّ كثيراً من قدرتها على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١٤/٦/٩، فالجيش العراقي غير قادر بمفرده على امتلاك زمام المبادرة في ضبط الأمن لأسباب عديدة ،منها الفساد الإداري، والنقص في مستوى تسليحه وتدريبه، ولهذا لجأت الحكومة إلى تنظيمات الحشد الشعبي، لمساندة الجيش في تحرير المناطق، وتواجه المناطق المحررة مشكلة أخرى، وهي صعوبة إعادة بناء ما دمرته الحرب، فالعمليات العسكرية أدّت إلى تدمير أغلب المؤسسات الحكومية، وأعداد كبيرة من المنازل، وبهذا تحولت المدن إلى أماكن لا تتوفر فيها الاحتياجات اللازمة للعيش المناسب، وفي ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة العراقية، فأنّه من الصعوبة إعادة إعمار هذه المناطق بسهولة، بسبب المبالغ الضخمة التي تحتاجها عملية إعادة الأعمار، إذ قدّرتها اللجنة المالية في البرلمان العراقي بـ ٢٥ مليار دولار، وهذا ما لا يمكن توفيره خلال سنوات عدّة، بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط .. المصدر الرئيس لدخل العراق، وفي عدم وجود جهات مانحة دولية، توفر هذه المبالغ لإعمار مناطق مازالت مهددة من داعش، كما إن عدم وجود قيادة موحدة في المناطق (الأربعيّة- المذاهب الأربع الإسلامية) ، خلق حالة من الانقسامات الاجتماعية العميقة، وزاد من ذلك عمليات القتل التي طالت أفراداً من العشائر القاطنة في تلك المناطق من قبل التنظيم، فالشعور بضرورة الأخذ بالثأر والانتقام من القتلة، يكاد يكون هو السائد لدى سكان المناطق المحررة ، وهذا ما يشكّل تهديداً لجهود إحلال السلام، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في ظل ضعف قوة القانون والسلطة المسيطرة، كما إن التناحر السياسي بين أطراف العملية السياسية العراقية، هو عقبة كبرى أمام بناء سلام حقيقي، فكل طرف يسعى إلى فرض رؤيته السياسية لما يجب أن يتم العمل به على ارض الواقع، وهذا قد يعطّل مسيرة الوصول إلى السلام المنشود، والغريب إن العناد السياسي وعدم الثقة بالآخر، دفع بعض مسؤولي مناطق النزاع إلى الدعوة لتدّخل عسكري عربي لمقاتلة داعش، ولا شك إن مثل هكذا دعوات، تؤدي إلى زيادة التوتر، وبالتالي قد تفاقم الوضع السياسي بدلاً من تهدئته.

إن عملية بناء السلام هي عملية معقدة وشاقة، فنتائج وآثار الحروب مدمرة، وعملية إصلاحها تحتاج إلى تضافر الجهود الوطنية والدولية، والأهم إنها يجب أن تجعل من سكان مناطق النزاع الأدوات الحقيقية في تنفيذ خططها، ولا بأس بتقديم العون والدعم من قبل جهات أخرى من خارج المناطق محل النزاع من أجل الوصول إلى حالة سلام دائم ومستقر، كما إن من الأهمية بمكان أن نبيّن في هذا المقال، إن عملية بناء السلام يجب أن لا تكون بمنظور سياسي، وإنما يجب أن تعتمد على أسس علمية وفنية ومهنية، بعيداً عن التجاذبات السياسية، لأن الأشخاص الخبراء والمحايدين، هم أقدر على النجاح في مثل هكذا عملية معقدة، وكل ما يحتاجونه هو الدعم السياسي للأفكار والإجراءات التي يقومون بتنفيذها.

الفساد + الإرهاب = الإمبريالية

شلال الشمري
shalal22@yahoo.com

إنها شبكة من الجريمة المنظمة التي تقف على هرم رأس المال في العالم.. من أولوياتها الهيمنة المطلقة على العالم، و الحيلولة دون بلوغ أي قوة أخرى إلى درجة المنافسة والنديّة، وتبرر لنفسها استخدام أقذر الوسائل والأساليب لتحقيق هذه الغاية، تتخفى خلف منظومة قيّمية، تحت مسميات الحرية الفردية وحقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية وحقّ تقرير المصير للأقلّيات القومية، وحرية المعتقد واقتصاد السوق الحر وحرية انتقال رأس المال وحرية الهجرة وتنقل السكان وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية وحرية توريد المواد الخام والطاقة.. في الوقت الذي تصارع في سبيل تجريد الإنسان من التزاماته الوطنية والدينية والقومية، تتخذ من هذه الانتماءات ذريعة للتدخل في دول العالم كافة متى تطلبت مصالحها ذلك، وليس هدفها المحافظة على كرامة الإنسان وقيمه، بل من أجل الوصول بهذا الإنسان إلى مرحلة «اللا انتماء» ، لأن هذه الصراعات التي تفتعلها، تهلك وترهق المجتمعات إلى درجة إنهم يضيقون ذرعاً بالمبادئ ويفقدون الثقة بها، و شبكة الجريمة الإمبريالية هذه تستخدم في صراعها الوسائل المنحطة كافة من أمراض وبائية وفتنة طائفية وعرقية ومجاعةً وحصار وفساد إداري ومالي وتدخل عسكري ، وعلى الرغم من إن ظاهر المنظومة القيمية للإمبريالية يوحي بمبادئ إنسانية، وهو ما استمرت على ترويجه طيلة فترة الحرب الباردة التي استمرت(٤٥) خمسة وأربعين عاماً، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولغاية سقوط الاتحاد السوفيتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية عام ١٩٩٠، إلّا أنها عندما انفردت بامتلاك مربع القوة من هيمنة إعلامية, وتفوق تكنولوجي , وقدرة عسكرية هائلة, واقتصاد عملاق، كشفت عن وجهها القبيح، ولم تَعُدْ بحاجة إلى عمليات تجميلية, أو إيجاد تبريرات أو إعطاء مسوغات أو البحث عن غطاء أمني، ويكفيها أن تحرّك أي محيط إقليمي باتجاه خلق بؤرة أزمة، لتتدخل بوصفها القطب الكوني الأوحد في العالم الذي تقع عليه مسؤولية استتباب الأمن والسلم العالميين، والمعنية بمعالجة محاور الشر في العالم.أنها المنقذ العالمي(السوبر مان) !! فهيمنت على الكرة الأرضية كما الأخطبوط الذي يلفّ أذرعهُ حول كرة، وبالنظر لتكاليف الهيمنة الإمبريالية الضخمة، لجأت لابتزاز دول العالم المتقدم ودول «البترو دولار» في تمويل وتغطية هذه الكلفة، وترويض منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتنفيذ إرادتها، ومتى ما وجدت انعدام الرغبة أو الاستجابة عند أي من الدول الحليفة، أو محاولة للتقاطع مع مصالحها، حرّكت فصائل وألوية المافية المنتخبة والمدرّبة والمجهزة والمنتقاة من سجون العالم كافة، ومن عتاة المجرمين، ممن تلفظهم البؤر الساخنة في العالم، و ممن أدمن الجريمة وقطع بها شوطاً بعيداً، وتقطعت لديه الوشائج الأخلاقية كافة التي أجريت عليها عمليات تكوينية، لسلخ أية بذرة أخلاقية موجودة لديها، لكي لا تتوانى عن ارتكاب أفظع وأحقر الجرائم، ممن لا يقدم عليها المقاتل السوي الطبيعي تحت سيطرة شبه آلية متجردة من الشعور الإنساني التي تبدو عليه من الناحية الخارجية، لتجعل مختلف دول العالم، ساحة للعمليات الإرهابية بما في ذلك أراضي حلفائها, بل في داخل أميركا نفسها، وقد اتضح أنها تقف خلف أبشع الجرائم التي ارتكبت في العراق وسوريا ودول الربيع العربي، وأدّت إلى تدمير البنية التحتية والاقتصادية والعسكرية وبتمويل «البترو دولار» الخليجي، دون أن تخسر أمريكا سنتاً واحداً, كما أنها في بحث مستمر عن الكفاءات العلمية في العالم، بُغية شرائها أو احتوائها، وإذا تعذّر ذلك قتلها .أخذت الإمبريالية تقطع الطريق أمام القوى الاقتصادية العالمية، بافتعال الكوارث الاقتصادية (كما حصل للنمور الآسيوية عام ١٩٩٧التي تسبَّبت لها بخسائر بلغ حجمها (٧٠٠) سبعمائة مليار دولار بالإضافة إلى حركة النزوح الهائلة التي حدثت لرؤوس الأموال لخارج البلاد) ، وهي تقف خلف الكوارث الوبائية مثل انفلاونزا الطيور والخنازير وجنون البقر والأيدز والإيبولا، وتحقّق من ذلك عدّة أهداف، منها تحقيق خسائر مادية للمنافسين، أو جزء من عملية تجارب مختبرية، أو تسويق لأدوية مضادة لهذه الأوبئة، بُغية تحقيق أرباح مادية، وهي تتّخذ من شعوب الكرة الأرضية برمتها فئران مختبرات للتجارب، سواء على صعيد تجربة الأسلحة الجديدة التي تنتجها, وتعمد إلى إشعال فتيل الحروب العسكرية في العالم، لامتصاص النمو الاقتصادي متى ما وجدت في هذا النمو خطراً على صدارتها، ولتسويق أسلحتها المدفوعة الثمن من قبل أوروبا ودول «البترو دولار»، وأخذت الإشكاليات الأمريكية الكونية على مستوى العالم تبرر وتشرعن بشكلٍ لا يعيرُ أهمية للرأي العام العالمي، فبدلًا من أن تبحث عن مدافن سرية لمخلفات اليورانيوم في الأصقاع البعيدة من الكرة الأرضية، قامت بإعادة تدويرها وتصنيعها على شكل قنابل، استخدمتها على نطاق واسع في العراق وأفغانستان، وربّما في أماكن أخرى، وتسببت بأمراض سرطانية على نطاق واسعٍ، وقد عمد النظام الإمبريالي مستغلاً الثورة الإعلامية وثورة الاتصالات إلى دفع دول العالم لتقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول الرأسمالية، وجعلها ثقافة عالمية، لامتصاص السيولة النقدية في العالم، ولضمان دورة عجلة الإنتاج في الدول الصناعية الرأسمالية، وأشد ما يشغل اهتمام أمريكا هو امتصاص الفائض النقدي للدول المصدّرة للبترول وبشكلٍ دوري من خلال صفقات التسليح، أو تمويل الحروب التي تخوضها أمريكا، أو خلق أزمات اقتصادية تستفرغ احتياطياتها من العملة، وقد ساعد مبدأ حرية انتقال رأس المال إلى غضّ النظر عن الأموال المشبوهة المهاجرة إلى أمريكا والدول الرأسمالية، وهذا ما لمسناهُ بشكلٍ واضح وشجّع على الفساد المالي في العراق، بالرغم من إمكانيات أمريكا في مراقبة حركة رؤوس الأموال، إلّا أنها لا تفعّل إجراءاتها ضد الفاسدين، بل ضدّ الدول والأشخاص الذين لا يدورون في فلكها، كما أنها تتخذ من الفساد المالي مورداً مالياً لتمويل الأعمال الإرهابية التي تقف ورائها ، ولم تعرْ أمريكا أي اهتمام للتقارير البيئية العالمية التي تؤكد أنها المسبب الرئيس للاحتباس الحراري، الناتج من انبعاث الغازات الكربونية، وما نتج عنها من متغيرات مناخية وطبيعية، وارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية، وتسبَّب في ثقب الأوزون، وذوبان الثلوج في القطب الجنوبي، ومن الجرائم التي ابتدعتها الإمبريالية الأمريكية، سياسة الحصار الاقتصادي، وهي تعلم إن هذه الجريمة الإنسانية التي تؤدي بحياة الآلاف من الأطفال والشيوخ والنساء لا تطال السلطات في تلك الدول، وقد ساعدت الفلسفة «البراگماتية» وفلسفة الاقتصاد الحر التي تتعامل مع شؤون الحياة بآلية بحتة.. لا تضع الإنسان هدفاً لمسعاها، بل تضع الربح والخسارة مقياساً لنجاح فكرتها، حتى لو طالت هذه الفائدة أنبل المشاعر الإنسانية .

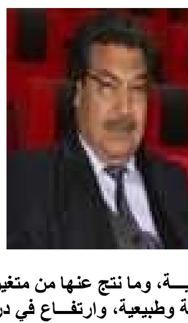

أعطى مبرر الربح شرعنة للأفلام الإباحية والمضاربات والمقامرات والمراهنات وتجارة المتعة الجنسية وتجارة الأسلحة والمخدرات والأعضاء البشرية، وهذه الوحشية لا تقف عند حائل أو قيم أو محددات قانونية أو عرفية أو أخلاقية, لا نقصد التعميم على المواطنين الذين يسكنون في البلدان الرأسمالية أو الدولة الإمبريالية الأمريكية، بل إن هؤلاء أنفسهم فريسة لسيطرة أفراد متجردين من القيود والالتزامات الأخلاقية، ويقف في قمة الهرم المسيطر، رأس المال اليهودي، ونستنتج هنا أن الإمبريالية هي سيطرة رأس المال اليهودي على العالم .

المرحلة والنزعة الصادقة والمطبخ الامريكي

عبد الخالق الفلاح

لقد اثبت الكثير من السياسيين وطنيتهم في هذا البلد، وحبهم للوطن، والنزعة الخالصة و الصادقة في تجاوز المشاكل، وانطلقوا من مصالح ومنافع الشعب، بعيداً عن مصالحهم الشخصية ورغباتهم الذاتية، وتوجهوا لخدمة الأمة عند المخاطر، وهذا لايعني إن كل السياسيين يمتازون بهذه الصفة، بل هناك العديد منهم يلهثون وراء مصالحهم ومنافعهم ،وبالضدّ من مصلحة الوطن وترابه، وتعاملوا مع الواقع بروح من الانانية المفرطة، والتخلي عن الأهدأف الهامة للشعب، وظلوا يدورون ويتعاونون مع قوى الشر المعادية لإرادة الجماهير، وساروا في ركب اسيادهم، مما سهّل استغلالهم وسيرهم في الاتجاه المعاكس لأماني وتطلعاته الجماهير، ووفق اجندات خارجية، وباهوائهم ورغباتهم، واوقعوا البلد بانتكاسات متتالية، وتراجع في العملية السياسية، وأخذوا بوجهتها نحو الهاوية . اليوم وبعد تلك المرحلة القاتمة.. الم يشعر بعض القادة المخلصين بمدى خطورة المرحلة والمنزلق الذي يهدد البلد نحو الانحدار ؟ حتى يعودوا ليلملموا شتاتهم من جديد بقوّة ،ويعودوا الى الحوار ونحو حل الأمور، وبحث جميع المشتركات والقرارات بالتعاون، ووضع الأسس الصحيحة لتجاوز الاشكالات، ورسم الحلول الناجعة، وفق ما يملي عليهم الدستور والاتفاقات المبرمة من أجل العراق الواحد.. لاشك إن القوى الوطنية العراقية ملتزمة بوحدة الوطن ودعم الديمقراطية بشكلٍ كامل، ولايمكن التخلي عنه مهما كانت الظّروف، وإن الشعب سيقف مع تلك القوى الجادة في سبيل تحقيق ذلك، والكل شغوف ومغرم من أجل ترسيخه ودعم هذا الهدف، ويمكن للعراق أن يتطور ويتقدم ويكون واحة للديمقراطية والسلام، ومناراً للعلم و الحضارة والتاريخ في المنطقة كما كان، وسيبقى الانطلاقة العظيمة والاشعاع الذي ينوّر دروب السعادة للبشرية جميعاً .

الأطراف الرئيسية.. يعني الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والطيبين من المكونات العراقية الأخرى، وهم الاكثرية، يراد منهم المساهمة في كتابة العراق الجديد ، خاصة وإنّ بعض المكونات العراقية عانت من التغييب والتهميش والتنكيل والاضطهاد والتهجير، بصورة اوسع وبقسوة في زمن النظام السابق (هذا لايعني إن « الأربعيين – المذاهب الأربع الإسلامية» لم يمسهم الضر.. لأن النظام السابق كان لايمثلهم)، واليوم يطالب البعض أيضاً بإعادة المحاولات نفسها بعزل هاتين الشريحتين المهمتين من المجتمع العراقي، واشغالِهما بالتقسيم الطائفي، والشعب واع لايريد ان تتكرر مصائب الماضي، ويعود القتل والتهجير والنفي أو السجن والتعذيب على أساس الهوية، كما يريد البعض إعادة الدكتاتورية والفرعنة والشعب يصبو الى نظام سياسي، يكفل حقّه في الحياة، والمشاركة في بناء الوطن على أساس حضاري متطور، لاطائفي متهور، حسب ماتريدهُ بعض الدول الاقليمية.. العملية السياسية دخلت مرحلة جديدة وهي مستهدفة من الاعداء، فعلى اركانها العمل، لإبعاد البلد عن استمرار شبح الحرب والتفرقة ، لكي لا تستغل المرحلة من قبل المتربصين ، المشاكل التي تمر بالمنطقة لايمكن اغفالها، واذا ما استمرت سوف تعمّ بشرارها ، مما يستوجب التنسيق وفق ثوابت وطنية، والتعاطي على إن العراق هو جزءٌ مهم وواحد، سيسهم في إذابة الجليد، ولعلهم استفادوا من تجربة المرحلة السابقة، ليؤكد حكمة القادة العراقيين، ولديهم الوعي لردم الهوة مع وجود شعور كامل بالمسؤولية، لاطفاء نار التوتر والفتنة، وأن لايقعوا في فخ المقترح الجديد للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي مؤخراً ،وهو ليس وليد الصدفة كما يظن بعضهم ، إنما هو مطبوخ على نار هادئة منذ سنوات، وكان ينتظر الفرصة المواتية لطرحه، ويعتقد انها آتية لاريب فيها.